

القطاع الفلاحي كآلية لتفعيل التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

The agricultural sector as a mechanism for activating economic diversification to achieve sustainable development in Algeria of the article, Times New Roman,

أمينة تريدي^{1*}، سارة عجمي²

¹ جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، amina.tridi@univ-annaba.dz

² جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، sara.adjemi@univ-annaba.dz

مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ المراجعة: 2025/06/02

تاريخ الاستلام: 2025/05/26

ملخص: تهدف الدراسة إلى إبراز دور القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تحليل مجموعة مؤشرات إحصائية بهدف متابعة تطور مدى مساهمة القطاع الفلاحي في كل من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة، وتوفير مناصب الشغل لقوى اليد العاملة، ومدى استغلال الأراضي الفلاحية، وهذا بعد التطرق لأهم البرامج التنموية خلال الفترة 2010-2023، والإصلاحات الفلاحية التي استحدثتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة. وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى نسبية وضئيلة مقارنة بالمؤهلات الطبيعية والمادية التي تمتلكها الجزائر، كما أن الجزائر تملك مساحة كبيرة لكن غير مستغلة في الفلاحة إلا بقيم قليلة جدا، إذ لا يساهم قطاع الفلاحة في زيادة مناصب التشغيل فيه.

الكلمات المفتاحية: قطاع فلاحي؛ تنويع اقتصادي؛ تنمية مستدامة؛ ناتج محلي إجمالي؛ قوى عاملة

تصنيف JEL: Q43؛ Q1؛ J21

Abstract: The study aims to highlight the role of the agricultural sector in economic diversification to achieve sustainable development in Algeria by analyzing a set of statistical indicators with the aim of following the development of the extent of the agricultural sector's contribution to both the gross domestic product and value added, the provision of jobs for the labor force, and the extent of exploitation of agricultural lands. This is after, addressing the most important development programs during the period 2010-2023 ; and the agricultural reforms introduced by Algeria in recent years .

Finally, the study concluded that the contribution of the agricultural sector to the gross domestic product remains Algeria also has a large relative and small compared to the natural and material qualifications that Algeria possesses. area, but it is not exploited in agriculture except for very small amounts, as the agricultural sector does not contribute to increasing employment positions in it.

Keywords: Agricultural sector ; Diversification economic ; GDP ; Sustainable development ; Labor force

Jel Classification Codes : Q43; Q1; J21

I- تمهيد :

بعد القطاع الفلاحي من القطاعات الهامة لما يحظى به من أهمية بالغة كونه مصدر الأمن الغذائي وقطاع كفيل بخلق الثروة لارتباطه بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فمخرجاته هي مدخلات لقطاعات اقتصادية أخرى كالصناعة والتجارة.

والجزائر تعتبر من الدول التي تمتلك مقومات كبيرة تسمح لها بالنهوض بقطاع الفلاحة كقطاع استراتيجي ومحوري للتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق القيمة المضافة، وتقليص نسب القوى البشرية العاطلة عن العمل خاصة في المناطق الريفية.

فقد انتهجت الجزائر منذ استقلالها برامج إصلاحية متعددة من بينها برنامج توطيد النمو الاقتصادي (سياسة التجديد الريفي والفلاحي) 2010-2014 وبرنامج النمو الجديد 2015-2019 مع استحداث برامج إصلاحات خلال سنتي 2020-2022، وقد اشتركت هذه البرامج وسعت إلى تنشيط القطاع الفلاحي وبعث التنمية الفلاحية والريفية من خلال هذا التوجه الذي تضمن برامج لاستصلاح الأراضي وتثمين الشعب الزراعية خاصة الاستراتيجية منها وتطوير تقنيات الإنتاج، كما تم وضع خريطة عمل للفترة 2020-2024.

ومن هنا أصبح لزاما على الجزائر صياغة الاستراتيجيات والبحث عن حلول و تستطيع من خلالها تأهيل القطاع الفلاحي لمكانته الهامة في تحقيق التنمية المستدامة.

✓ إشكالية الدراسة:

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ الأسئلة الفرعية:

- ما هي الإصلاحات التي قامت بها الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2010-2023؟
- ما مدى تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)؟
- هل استغلت الجزائر جزء من الأراضي في الفلاحة خلال الفترة (2010-2023)؟
- هل ساهم القطاع الفلاحي في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)؟

✓ فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اقتراح الفرضيات التالية:

- قامت الجزائر بإصلاحات عديدة في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2010-2023.
- يساهم القطاع الفلاحي في الجزائر في تطور الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة.
- استغلت الجزائر جزء كبير من الأراضي للفلاحة.
- تساهم الفلاحة في توفير مناصب الشغل في الجزائر.

✓ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف:

- التطرق إلى الإصلاحات التي استحدثتها الجزائر لتشجيع الفلاحة خلال الفترة 2010-2022؛
- إبراز مكانة القطاع الفلاحي كقطاع هام للتنويع الاقتصادي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير اليد العاملة ومدى استغلال المساحة المزروعة.

✓ أهمية الدراسة:

يحظى موضوع تنمية قطاع الفلاحة باهتمام الحكومة الجزائرية، لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تكمن أهمية الدراسة أنه في ظل قلة الموارد أصبح من الضروري على الدولة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وجعله يشكل قطاعا مكملا أساسيا لقطاع المحروقات لتحقيق أكبر للتنمية المستدامة، كما أن هذه الدراسة تعتبر قاعدة علمية في مجال القطاع الفلاحي مما تمكن صانعي القرار بالاعتماد عليها مع تشجيع الفلاحين لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية.

✓ الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات اهتمت بموضوع القطاع الفلاحي والتنمية المستدامة في الجزائر وتناولته من زوايا مختلفة، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها. مع تقديم تعليقاً عليها يتضمن جوانب التشابه والاختلاف وبيان الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

- دراسة (عمراني سفيان، 2015، صفحة 6)، بعنوان: ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة ولاية قالمة، والتي هدفت إلى إبراز مدى انعكاس تطبيق السياسات التنموية الخاصة بالقطاع الفلاحي في الجزائر عامة وبالأخص ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013) لتحقيق التنمية المستدامة، واستخدمت المنهج التاريخي لتتبع تطور السياسات، والمنهج الوصفي لتعريف الفلاحة والتنمية المستدامة وكذا منهج دراسة الحالة لتحليل أداء القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، وكان من أبرز نتائجها أن الحكومة الجزائرية لم تهتم بالفلاحة كقطاع استراتيجي، حيث بالرغم من الاعتمادات المالية المسخرة إلا أن النتائج المحققة على مستوى ولاية قالمة لا ترقى لحجم الأهداف المرجوة ألا وهي تحقيق التنمية المستدامة.

- دراسة (أسماء حدانة، 2018، الصفحات 252-255)، بعنوان: الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، والتي هدفت إلى إبراز واقع كلا من الاستثمار الفلاحي في ولاية الوادي والاستثمار الصناعي (شركة الاسمنت SCIMAT) في ولاية باتنة ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، واستخدمت المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة لتحليل واقع الفلاحة في ولاية الوادي والصناعة في ولاية باتنة وكذا المنهج التجريبي لتحليل عينات من الاسمنت والمياه، وكان من أبرز نتائجها أن الاستثمار الفلاحي في ولاية الوادي عرف تطورا في توفير المنتج الفلاحي لاسيما البطاطا ومنه تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية، كما له أثر سلبي لوجود مواد مضرّة في مياه السقي مما تؤثر على صحة الانسان عند تجاوز الكمية المحددة، أما الاستثمار الصناعي في ولاية باتنة كان له أثر إيجابي في توفير مناصب الشغل على مستوى المؤسسة، إلا أنه له أثر سلبي على البيئة من خلال المواد الملوثة التي تنبعث من الاسمنت مما تؤثر على الإنسان، الحيوان والنبات.

- دراسة (العمراوي سليم، 2019، صفحة 248)، بعنوان: انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة (2001-2019)، والتي هدفت إلى إلقاء الضوء على مسار البرامج. الاستثمارية التي اعتمدت عليها الحكومة الجزائرية ومدى مساهمتها في تنمية قطاع الفلاحة في الجزائر، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البرامج الفلاحية من خلال توفير الإحصائيات المختلفة المصادر، ومن أبرز نتائجها أن السياسات الاتفاقية التي طبقتها الجزائر على مستوى قطاع الفلاحة سجلت ضعف في مساهمتها في مؤشرات التنمية الاقتصادية.

- دراسة (نجوى جديوي، 2024، صفحة 5)، بعنوان: تطوير القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، والتي هدفت إلى تتبع مسار تطوير القطاع الفلاحي وإبراز مدى تأثيره على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، فاستخدمت المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الاستقرائي من خلال استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية، فتوصلت الدراسة

إلى أن هناك تأثير إيجابي لبض متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والطويل، إلا أنه لا يزال هناك ضعف في مساهمة الفلاحة في تنويع الاقتصاد.

وتتمثل أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في:

من حيث الهدف: تتفق الدراسات الحالية مع الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو إبراز تطور سياسات وبرامج التنمية الفلاحية وأثرها على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر، باستثناء (أسماء حدانة ، 2018، الصفحات 252-255) التي اختلفت في هدفها المتمثل في إبراز أثر قطاعي الصناعة والفلاحة في الجزائر على التنمية المستدامة.

من حيث متغيرات الدراسة: تتفق الدراسة الحالية مع كل الدراسات من حيث متغيرات الدراسة والمتمثلة في القطاع الفلاحي والتنمية المستدامة، في حين تختلف مع دراسة (العمراوي سليم، 2019، صفحة 248) التي ركزت على السياسات التنموية، ودراسة (نجوى جديوي، 2024، صفحة 5) التي ركزت على التنويع الاقتصادي.

من حيث الطريقة والأدوات المستخدمة: تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث طريقة تحليل المحتوى وكذا الأدوات المستخدمة كالإحصائيات والتقارير، في حين تختلف مع دراسة (أسماء حدانة ، 2018، الصفحات 252-255) التي استخدمت المنهج التجريبي ومنهج دراسة حالة، ودراسة (نجوى جديوي، 2024، صفحة 5) التي استخدمت المنهج الاستقرائي.

من حيث الاستنتاجات المتوصل إليها: تشابهت الدراسات السابقة في أن الحكومة الجزائرية فشلت في تطبيق برامج وسياسات تطوير القطاع الفلاحي ووصولها إلى الهدف المرجو، باستثناء دراسة (أسماء حدانة ، 2018، الصفحات 252-255) التي توصلت دراستها بأن ولاية الوادي تعتبر قطب هام للإنتاج الفلاحي، ودراسة (نجوى جديوي، 2024، صفحة 5) التي توصلت إلى تأثير إيجابي لبض متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي.

الإضافة العلمية للدراسة الحالية: تضمنت الدراسة الحالية ربط للمشكلة البحثية بمتغيرات أخرى، حيث ركزت على تحليل دور القطاع الفلاحي كقطاع هام للتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال إبراز مدى إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي ومدى قدرته على خلق فرص التشغيل خلال الفترة 2010-2023، وكذا توضيح الإصلاحات المستحدثة من طرف الحكومة الجزائرية، وكذا خارطة العمل المعتمد عليها لتنشيط القطاع الفلاحي خلال الفترة 2020-2024.

II - الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي:

II.1- مفهوم التنويع الاقتصادي:

على مستوى الاقتصاد الجزئي، يعتبر التنويع الاقتصادي استراتيجية لتنمية المؤسسة حيث يتميز بتوسيع نطاق منتجاتها، وبشكل أكثر تحديدا حيث يعرفه Ansoff (1957-1965) بأنه دخول الشركات إلى أسواق جديدة مع توفير منتجات جديدة في وقت واحد وذلك للاستمرار، أما على مستوى الاقتصاد الكلي فيرى Clemonson (1992)، أن التنويع الاقتصادي هو الزيادة في عدد مناصب العمل في المجتمع عند خلق قطاع نشاط جديد أو توسيع في قطاع نشاط قائم. (Ndjambou Paterne , 2013, pp. 80-81)

كما تم تعريفه على أنه تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد الكبير على النفط والغاز الطبيعي، من خلال تنمية الاقتصاد غير النفطي والصادرات والعائدات غير النفطية، فهو مجموعة من السياسات الهادفة إلى تقليل من الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية، وخصوصا تلك السلع التي تتعرض إلى الكثير من التقلبات سواء أكانت هذه التقلبات داخلية أو بفعل سياسات خارجية، هو عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الكمي، بهدف تحقيق الرفاهية أو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة". (بوقرة كريمة، 2024، صفحة 13)

II.2- مفهوم التنمية المستدامة:

لقد تعددت تعريفات التنمية المستدامة بين المفكرين الاقتصاديين، منها مايلي:
فحسب تقرير "Our common future" بقلم -جرو هارلمبرونتلاند- وزيرة البيئة في النرويج آنذاك فهي "نمط من التنمية الاقتصادية يلي احتياجات المجتمع الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".
كم تم ملاحظة ميلاد مفهوم التنمية المستدامة من طرف "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة" سنة 1988 (Ghera Sandrine, 2010, p. 17)

حيث عرفها ماهر أبو المعاطي- التنمية المستدامة هي: " تنمية متواصلة في أجل طويل تعتمد على خطط تنموية توازن بين البيئة والبعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بما يساهم في تعزيز وتطوير الإمكانيات الطبيعية والبشرية، لتحقيق العدالة بين حاجيات الأجيال الحالية والقادمة مع المحافظة على الخصوصيات الحضارية للمجتمع ككل". (مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت محمد، 2017، صفحة 81)

وكخلاصة للتعريف السابقة، يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية مستمرة يتم من خلالها ترقية كفاءة استخدام الموارد البشرية والطبيعية بصورة أمثل لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل عدالة اجتماعية مع مراعاة الجوانب البيئية.

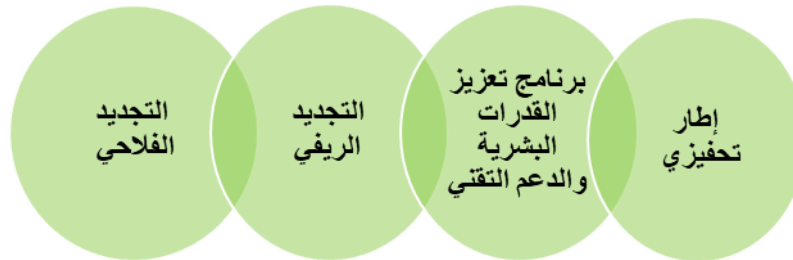
III- إصلاحات الحكومة الجزائرية في القطاع الفلاحي:

عرف القطاع الفلاحي تطورات مرحلية منذ الاستقلال، فاتخذت الحكومة الجزائرية عدة إصلاحات خلال الفترة من 2010 إلى 2024، حيث كثفت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية برامج هادفة سنتطرق لأهمها كمايلي:

III.1- البرامج التنموية المنفذة في مجال القطاع الفلاحي خلال الفترة 2010-2019:

✓ **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:** كان الهدف الجوهري لهذا البرنامج تحقيق الأمن الغذائي من خلال تثمين دور القطاع الفلاحي في تحريك العجلة التنموية للاقتصاد، وإضفاء الحوكمة على القطاع الفلاحي لاسيما على مستوى الأقاليم الريفية، فقد تم رصد مبلغ مالي أكثر من 1.000 مليار دج من الأموال العمومية لتجسيد برنامج التجديد الفلاحي والتنمية الريفية في إطار المخطط الخماسي 2010-2014، أي ما قيمته 200 مليار دينار سنويا (رحال فاطمة و طويل حدة، 2020، صفحة 96)، كما يركز هذا البرنامج على تكامل ثلاثة ركائز وهي: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية وإطار تحفيزي. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012)

الشكل 1: ركائز برنامج التجديد الريفي والفلاحي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، ماي 2012.

- **ركيزة التجديد الفلاحي:** يركز التجديد الفلاحي على تشجيع دعم الاستثمار في مختلف فروع القطاع الفلاحي من أجل خلق قيمة مضافة، كما اعتمد هذا البرنامج على عاملين هما: نظام تحديد المواد ذات الاستهلاك الواسع واستحداث أساليب جديدة للتمويل والتأمين، كما خصص القطاع لبرنامج التجديد الفلاحي ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2010-2014، أي بما قيمته 120 مليار دينار سنويا. (بالي حمزة ، زوبيدة محسن ، و آخرون، 2020)

- **ركيزة التجديد الريفي:** إن الهدف من برنامج التجديد الريفي تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة على مستوى المناطق الريفية، حيث لا توجد هناك تنمية بدون تنسيق بين الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنسجمة التي يتكفل بها الجهات المحلية الفاعلة، كما يركز التجديد الريفي في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 على خمس برامج تشمل: "حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي"، حيث خصص القطاع لبرنامج التجديد الريفي ظرف مالي يقدر بحوالي 300 مليار دينار على مدى الخمس سنوات. (هجريس سهيلة و قروي صباح، 2023، صفحة 634)
- **تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم الفني للمنتجين:** إن ركيزة تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، له تأثير كبير من خلال: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012)
 - تحديث محاور الإدارة على مستوى القطاع الفلاحي؛
 - استثمارات هامة في البحوث والتدريب والتوجيه الفلاحي لتشجيع استخدام تقنيات جديدة؛
 - تقوية الإمكانات المادية والبشرية لكافة المؤسسات والهيئات المسؤولة بتدعيم المنتجين والمتعاملين في القطاع الفلاحي؛
 - تثمين دور الهيئات التقنية المختصة بالمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية؛
 - اتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال رقابة الأسواق؛
 - تنويع التكوين بما يتناسب حاجيات الفاعلين.
- خصص لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني في المجال الفلاحي ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 ظرف مالي يقدر بـ 24 مليار دينار سنويا. (رحال فاطمة و طويل حدة، 2020، صفحة 99)
- **الإطار التحفيزي:** يتضمن الإطار التحفيزي عدة إجراءات كمكمل للركائز الثلاثة المذكورة سابقا وهي: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012)
 - تكيف الأنظمة التشريعية والمعيارية وفق السياسة الجديدة والاحتياجات؛
 - آليات البرمجة والتمويل العام للقطاع الفلاحي؛
 - إجراءات متابعة البرامج والإنجازات مع تقييمها.
- ✓ **برنامج النمو الجديد 2015-2019:**

يهدف البرنامج لمرافقة المستثمرين الخواص ودعم الإطار التحفيزي، والمتمثلة في: (العمراوي سليم، 2019، الصفحات 254-255)
- المحور الأول:** استغلال المساحات الفلاحية المنتجة وتنمية المواد الفلاحية والغابية مما يؤدي لدعم وتوسيع الطاقات الإنتاجية.
- المحور الثاني:** تثمين المواد الفلاحية من خلال تطوير الشعب الاستراتيجية وضبط سياسات الدعم والتمويل، والتسيير الرشيد للزيادة في الإنتاج.
- المحور الثالث:** تعزيز المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال الإدارة المستدامة للغابات، وتثمين البرامج التي تم توجيهها للمناطق السهلية وشبه الصحراوية، وتوسيع عمليات التشجير وتعزيز أساليب التدخل في هياكل الإدارة الإقليمية.
- المحور الرابع:** تعزيز ميكانيزمات دعم الإنتاج الوطني ومتابعتها، وإنشاء آليات دعم تتلاءم مع الاستثمار لتطوير الإنتاج.
- المحور الخامس:** تطوير الكفاءات البشرية والدعم الفني من خلال تحديث الإدارة الخاصة بالفلاحة، والغابات والتكوين والبحوث والتوجيه مع استخدام التقنيات التكنولوجية.

● **مكتسبات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة ما بين 2015 و2019: حقق القطاع الفلاحي عدة**

مكتسبات خلال الفترة 2015- 2019 نذكر منها مايلي: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، من تطور السياسات الفلاحية والريفية 1962 إلى يومنا هذا)

- يبلغ إجمالي المساحة الفلاحية بـ 48.1 مليون هكتار، منها 32.7 مليون هكتار أراضي رعوية و 4.1 مليون هكتار غابات و 2.8 مليون هكتار غطاء الحلفاء؛

- تقدر المساحة الصالحة للزراعة 8.5 مليون هكتار، منها 7.5 مليون هكتار تابعة للخواص والباقي تتوزع بين المستثمرات الفلاحية والمزارع؛

- تبلغ المساحة المجهزة بأنظمة السقي المقتصدة للماء إلى نهاية 2019 بـ 897.600 هكتار؛

- تسليم 185.500 عقد امتياز من أصل 203.828 مستفيد، وهذا في إطار عملية تحويل حق الانتفاع من الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة إلى حق امتياز خاصة بالعقار الفلاحي؛

- خلق ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية لتشجيع الاستثمار الفلاحي بالأقاليم الجنوبية لاسيما المنتجات الصناعية ذات الأهمية في ميزان المدفوعات مثل المنتجات الزيتية والعلفية، وذلك من خلال دمج الرقمنة لإضفاء الشفافية والمساواة فيما يخص فرص الاستثمار؛

- زيادة في منتوجات أهم الشعب الأساسية بالرغم من جائحة كورونا والجفاف آنذاك، وكان ذلك بفضل مجهودات كل الهيئات الفاعلة في المجال الفلاحي؛

- إصدار المرسومين التنفيذييين المتعلقين بإنشاء التعاونيات الفلاحية ومنح الامتيازات الفلاحية بهدف تخفيف العوائق الإدارية على المستثمرين وتشجيع الاستثمار بالأقاليم الشمالية؛

- عقد اتفاقية شراكة بين الجزائرية للحوم التي تدير المذابح الكبرى والديوان الوطني لأغذية الأنعام والمربين، مما يسمح بضمان تموينها المنتظم للمواشي وتخفيض الواردات ؛

- غرس حوالي 27.34 مليون شجيرة سنة 2019 في إطار حملات التشجير التي غطت كافة ولايات الوطن، وذلك لتنمين الثروة الغابية.

III.2- خارطة طريق التنمية الفلاحية (2020-2024):

لقد تواصلت الجهود ميدانيا لتطوير مجال الفلاحة والتنمية الريفية التي تم مباشرتها بغرض تجسيدها ميدانيا، والتي تبلورت على خارطة طريق القطاع لفترة 2020-2024، الصادرة عن التزامات الأربعة والخمسين (54) للسيد رئيس الجمهورية ومن خطة عمل الحكومة وذلك لتجسيد المبادئ التي تجعل الفلاحة أداة محرك للنمو في إطار تنظيمات وقوانين وإجراءات تحفيزية لفائدة كل الهيئات الفاعلة في هذا القطاع لتطوير مختلف الفروع التابعة لها.

انطلاقا من نتائج السياسات الفلاحية السابقة، تم إعداد خارطة طريق كإستراتيجية للتنمية الفلاحية خلال الفترة 2020-2024، تركز على أهم المحاور التالية: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، من تطور السياسات الفلاحية والريفية 1962 إلى يومنا هذا)

- تطوير وزيادة الإنتاج الفلاحي من خلال التوسع في المساحات المسقية؛

- الاستخدام العقلاني للأراضي الصالحة للزراعة؛

- تعزيز التنمية الفلاحية في المناطق الجبلية والمناطق السهلية؛

- استصلاح المساحات الزراعية وتنمين المنتجات الصناعية على مستوى المناطق الصحراوية.

كما تم من خلال هذه المحاور الاستناد على مجموعة من الأسس المتمثلة في:

- إنعاش الاستثمارات الهيكلية، وتطوير الشعب الفلاحية الرئيسية وتقليص النفقات العمومية، وتخفيض فواتير الواردات وخلق قيمة مضافة للمنتجات الزراعية؛
- دمج رؤوس الأموال والرقمنة في الفلاحة لعصرنة خدمات الإدارة، وتطوير المؤسسات الصغيرة وتحسين الدخل لاسيما في المناطق الريفية؛
- تجميع المنتجات الصناعية والتي تؤثر على واردات الاقتصاد الوطني.

• إصلاحات 2021-2022:

عرف قطاع الفلاحة مسارا تنمويا متسارعا نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الفلاحية، من خلال السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية والتي تم تنفيذها خلال سنتي 2021 و2022، سنذكر أهمها كما يلي: (وكالة الأنباء الجزائرية ، 2022)

- ربط 18116 مستثمرة فلاحية بالطاقة الكهربائية برصيد مالي يقدر بـ 35.5 مليار دج؛
- استفادت الشعب الاستراتيجية في الجنوب ببرنامج خاص في إطار المحافظة العقارية، المفوضة من قبل الدولة إلى ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، والتي تقدر مساحتها 550 ألف هكتار خلال سنة 2021-2022؛ حيث تم تجسيد 140 مشروعا استثماريا على مساحة 97 ألف هكتار خلال سنة 2022؛
- تسخير الإمكانيات والموارد المائية لضمان المنتج؛
- وضع مخطط وطني لتأمين قدرات تخزين الحبوب بـ 350 مركزا جواريا وطنيا بقدرة تخزينية تتراوح بين 50 ألف و70 ألف قنطار؛
- في مجال تعزيز المكننة في قطاع الفلاحة، تم استيراد مختلف أنواع المعدات الفلاحية والجرارات المستعملة بناء على القرارات الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية؛
- تشجيع المهنيين على الاستفادة من تجارب الدول المتطورة خاصة كيفية تجسيد التقنيات المعاصرة، مع تعزيز استخدام تقنية التصوير بطائرات "الدرون" لمعرفة المساحات الحقيقية المزروعة تحت تسمية "الزراعة الذكية" التي ألح عليها السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

IV- القطاع الفلاحي كآلية لتفعيل التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة:

1.IV- تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2023):

الجدول (1): تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2023)

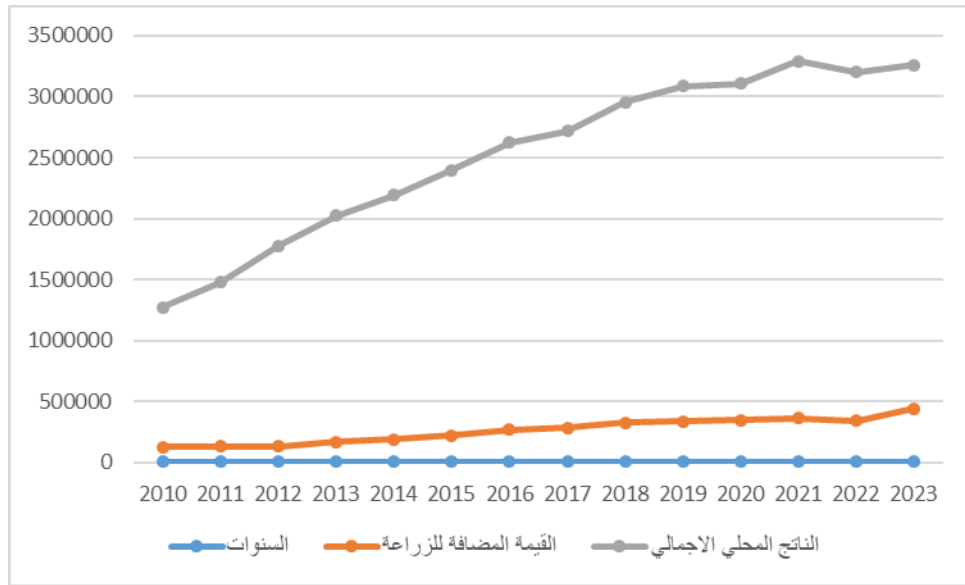
الوحدة: (مليون دج)

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القيمة المضافة	السنوات	القيمة المضافة للفلاحة	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القيمة المضافة
2010	123695,4	1269838,7	7,53	2017	285205,8	2718803,9	11,03
2011	129372,7	1478482,3	7,08	2018	326444,3	2956306,3	11,24
2012	132449,6	1775127,3	8,03	2019	333620,9	3083826,3	11,48
2013	167758,0	2021415,8	9,12	2020	344168,5	3106453,4	12,83
2014	187562,8	2192406,7	9,41	2021	363416,3	3290080	11,23
2015	221821,1	2398163,1	10,53	2022	340041	3202842	10,62
2016	267353,3	2625494,4	11,07	2023	440217	3258865	13,15

المصدر: 2023: Juin - Office National des statistiques, Alger - Rétrospective des comptes économiques de 1963 A 2021

- معطيات البنك الدولي

الشكل 2: تطور القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي لقطاع الفلاحة خلال الفترة (2010-2023)



المصدر: بالاعتماد على الجدول (1)

من خلال الجدول (1) والشكل 2 أعلاه نلاحظ أن القيم المضافة للفلاحة خلال الفترة 2010-2023 هي في تزايد مستمر، حيث حقق القطاع الفلاحي على صعيد القيمة المضافة 123695,4 مليون دج سنة 2010، وارتفعت إلى 123695,4 مليون دج سنة 2023، في المقابل أظهر القطاع الفلاحي ارتفاعا في حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 126983,7 مليون دج سنة 2010 إلى 325886,5 مليون دج سنة 2023، وهذا ما ساهم في تحسن نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة التي ارتفعت من 7,53% سنة 2010 إلى 13,15% سنة 2023، حيث تبنت الجزائر برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، ومع حلول سنة 2014 انخفضت أسعار البترول، الأمر الذي حتم على السلطات آنذاك إتباع سياسة التقشف وترشيد النفقات العامة للدولة، وتشجيع القطاعات البديلة، خاصة قطاع الفلاحة، حيث تبنت الجزائر برنامج النمو الجديد 2015-2019 بهدف ترقية القطاع الفلاحي، كما عرفت سنة 2019 انتشار جائحة كوفيد 19 التي تسببت في تقليص حركة العمل الإنتاجي والنقل الداخلي والخارجي للسلع الغذائية وازدادت صعوبة الوصول إلى الأسواق مما أثر على الإنتاج والعرض في الأسواق وعلى الأسعار، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاعتماد بنسبة كبيرة على المنتج المحلي، وقد عملت الجزائر على مواصلة الجهود في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتوفير مختلف المساعدات والتسهيلات سواء المالية أو المادية، للمزارعين من أجل زيادة الإنتاج الزراعي خاصة في المناطق الصحراوية، التي استفادت من مشاريع الري عن طريق تحلية مياه البحر، وذلك في إطار تطبيق النموذج الفلاحي الجديد 2020-2024، حيث سجلت الجزائر نسب مرتفعة في الإنتاج الزراعي، فقد وصل إنتاج القمح إلى ما يقارب 70 قنطار في الهكتار، وحققت الجزائر ما يقارب 1,5 مليار دولار لخزينة الدولة لسنة 2024، ورغم التحسن الذي شهده القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة إلا أن الجزائر لا تزال مطالبة أكثر من أي وقت مضى، من إعادة النظر بجدية في تطوير هذا القطاع، وذلك باعتماد على مختلف الأساليب الزراعية ذات التكنولوجيا الحديثة، والعمل على تدريب وتكوين المزارعين لتحسين مهارتهم في استخدام هذه الأساليب، بما يساهم في تحسين مردودية الإنتاج الفلاحي، والرفع من معدلات النمو الاقتصادي للبلاد.

عموما يوجد تحسن طفيف منذ سنة 2010 إلى غاية 2023، حيث بلغت أعلى نسبة 13,15% سنة 2023، يرجع هذا الارتفاع إلى ما صرفته الدولة الجزائرية من خلال البرامج التنموية للفلاحة، إضافة إلى إصلاحات 2021-2022 التي ركزت على دعم المناطق الجنوبية وتعزيز قدرات تخزين الحبوب، تطوير المعدات الفلاحية مع تشجيع المهنيين على العمل بالطرق الحديثة.

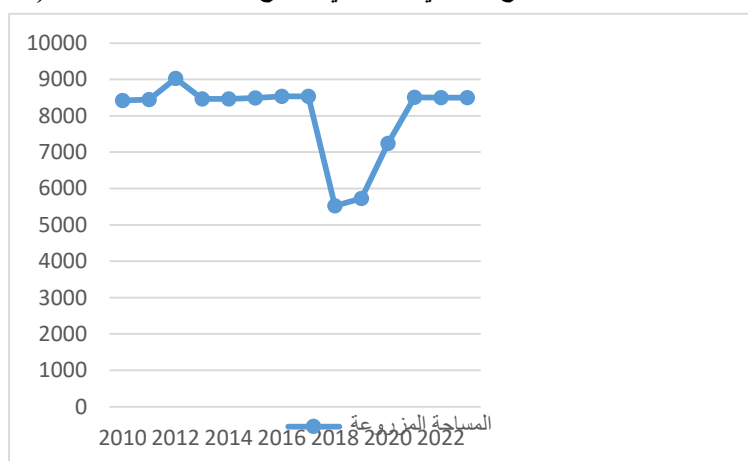
2.IV- تطور المساحة المزروعة من المساحة الكلية خلال الفترة (2010-2023): الجدول (2): تطور المساحة المزروعة خلال الفترة (2010-2023)

الوحدة: (ألف هكتار)

السنوات	المساحة الجغرافية الكلية	المساحة المزروعة	السنوات	المساحة الجغرافية الكلية	المساحة المزروعة
2010	238174.10	8423.34	2017	238174.10	8534.60
2011	238174.10	8445.49	2018	238174.10	5522.41
2012	238174.10	9032.70	2019	238174.10	5724.78
2013	238174.10	8461.87	2020	238174.10	7240.49
2014	238174.10	8465.04	2021	238174.10	8509.57
2015	238174.10	8488.03	2022	238174.10	8503.62
2016	238174.10	8534.60	2023	238174.10	8503.62

المصدر: بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

الشكل 3: تطور القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي لقطاع الفلاحة خلال الفترة (2010-2023)



المصدر: بالاعتماد على الجدول (2)

من خلال الجدول (2) والشكل 3 الذي يوضح تطور المساحة المزروعة خلال الفترة (2010-2023)، نلاحظ أن القيم متقاربة جدا تسير بوتيرة بطيئة خلال هذه الفترة، حيث تم استغلال الأراضي على مساحة مزروعة تقدر بـ 8423.34 ألف هكتار سنة 2010 ووصلت إلى 8503.52 ألف هكتار سنة 2023، بالمقابل تبلغ المساحة الكلية الجغرافية 238174.10 ألف هكتار، وهذا ما يدل على أن الجزائر تملك مساحة كبيرة لكن غير مستغلة في الفلاحة إلا بقيم قليلة جدا تبلغ في متوسطها 7505,6 ألف هكتار بنسبة 22,05%.

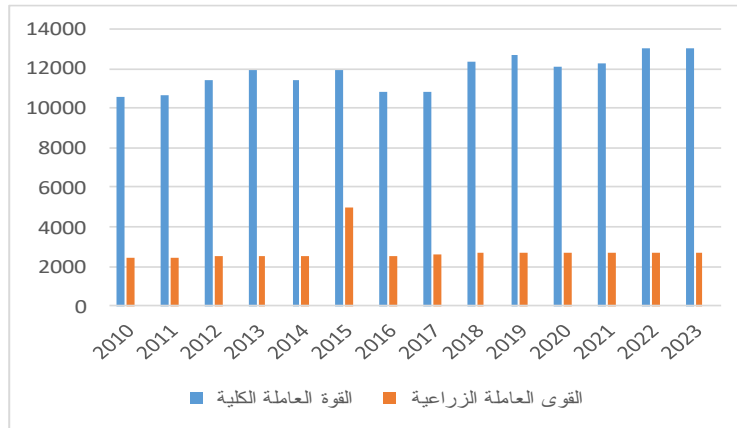
3.IV- تطور القوى العاملة في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2010-2023) الجدول (3): تطور القوى العاملة خلال الفترة (2010-2023)

الوحدة: (ألف نسمة)

السنوات	القوة العاملة الكلية	القوى العاملة الفلاحية	السنوات	القوة العاملة الكلية	القوى العاملة الفلاحية
2010	10544.00	2420.17	2017	10858.00	2608.77
2011	10662.00	2442.60	2018	12400.00	2648.98
2012	11423.00	2476.50	2019	12700.00	2693.55
2013	11964.00	2528.90	2020	12102.76	2650.00
2014	11453.00	2550.60	2021	12260.83	2650.00
2015	11931.00	4959.80	2022	13023.24	2650.00
2016	10845.00	2545.19	2023	13023.24	2650.00

المصدر: بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

الشكل 4: تطور القوى العاملة في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2010-2023)



المصدر: بالاعتماد على الجدول (3)

يتضح من بيانات الجدول (3) والشكل 4 أن قيم القوى العاملة في القطاع الزراعي كانت متقاربة، حيث ارتفعت من 2420 ألف نسمة سنة 2010 إلى 2650 ألف نسمة سنة 2023، وهذا نتيجة الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر والتوجه إلى قطاعات اقتصادية أخرى ذات عائد أعلى، وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح إضافة إلى ضعف القروض التي تقدمها الدولة بمختلف الصيغ.

V- النتائج ومناقشتها:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- عملت الحكومة الجزائرية على محاولة تحسين أداء القطاع الفلاحي من خلال رسم سياسات وخطط عمل خلال الفترة من 2010 إلى 2024 لاسيما منها سياسة التجديد الريفي والفلاحي ومرافقة للاستثمار الخاص، مع تنمية الشعب الإستراتيجية للتصدير في المناطق الجنوبية؛
- رصدت الدولة أغلفة مالية لإنعاش هذا القطاع من خلال البرامج التنموية الفلاحية خلال الفترة (2010-2024)؛
- ساهم القطاع الفلاحي في تحسين الناتج المحلي الإجمالي، مع تحقيق القيمة المضافة التي ارتفعت من 7,53% سنة 2010 إلى 13,15% سنة 2023، حيث بلغت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته 440217 مليون دج سنة 2023، إذ تبقى هذه النتائج نسبية وضئيلة مقارنة بالمؤهلات الطبيعية والمادية التي تمتلكها الجزائر؛
- تملك الجزائر مساحة جغرافية كبيرة لكن غير مستغلة في الفلاحة إلا بقيم قليلة جدا تبلغ في متوسطها 7505,6 ألف هكتار بنسبة 22,05%؛
- قطاع الفلاحة لا يساهم في زيادة مناصب التشغيل فيه، حيث عرفت القوى المشغلة في القطاع الفلاحي قيم متقاربة، وذلك نظرا للهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة لأبناء الريف.

VI- الخلاصة

لقد حاولت الدراسة التطرق إلى موضوع ذو أهمية كبيرة للتنوع في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وقد تم تسليط الضوء على القطاع الفلاحي كقطاع هام للتنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، حيث عرف اهتماما كبيرا من طرف السلطات الجزائرية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال انتهاج برامج خاصة بالتنمية الفلاحية، مع استحداث إصلاحات جديدة ووضع خطة عمل، حيث توصلت هذه الدراسة التحليلية إلى أن القطاع الفلاحي في الجزائر في طور التعافي الجزئي، حيث عرف زيادة طفيفة في الناتج المحلي الإجمالي، مع عدم مساهمته في توفير مناصب شغل. وتبعاً للنتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- منح تسهيلات للمستثمرين الخواص، وتشجيع الاستثمار الفلاحي في الجنوب الجزائري لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في الحبوب؛
- حتمية تبني فكرة التنمية المستدامة بهدف المحافظة على الموارد الفلاحية؛
- تبليغ نتائج البحث العلمي للفلاحين من خلال آليات إرشاد فلاحية يجسد ميدانيا من خلال دمج العمل الأكاديمي بالتجربة الميدانية مع إيجاد سبل جديدة لتأمين الفلاحين؛
- التخطيط الاستراتيجي لإنجاز التنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي وتوفير القدرة على مواجهة الأزمات؛
- تعزيز الربط والتنسيق بين البرامج الوطنية وأجهزة الإرشاد وتوفير التسهيلات والحوافز للعاملين في المجال التقني، مع تخصيص المكافآت للابتكارات في مجال التقانة الزراعية؛
- وضع البرامج الملائمة لإدخال التقانات الزراعية والرقمية على نطاق واسع في القطاع الفلاحي.
- وختماً لهذا البحث يمكن أن تتجسد دراسات مستقبلية تحت العناوين التالية:
- تطبيق الزراعة الذكية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؛
- الاستثمار الفلاحي في الجنوب الجزائري كآلية لامتصاص اليد العاملة؛
- دعم إنجاز مراكز تخزين الحبوب لتعزيز الأمن الغذائي بالجزائر.

- الإحالات والمراجع :

- 1 عمران سفيان. (2015). ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة ولاية قالمة- أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ص.6.
- 2 أسماء حدانة . (2018). الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ص ص 252-255.
- 3 العمراري سليم. (2019). إنعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة (2001-2019). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 06(03). ص 248.

(تم الاطلاع 2024/12/20). <https://asjp.cerist.dz/en/article/110385>

- 4 نجوى جديوي. (2024). تطوير القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2020. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الشيخ العربي التبسي-تبسة. ص.5.

5 Gherra Sandrine. (2010). **Integration du développement durable dans les stratégies d'entreprise: une explication par la théorie des ressources et compétences et l'approche des parties prenantes.** thèse doctorat sciences de gestion , facultés des sciences économiques et de gestion. université de la Méditerranée aux Marseille 2.p17.

6 مدحت أبو النصر، و ياسمين مدحت محمد. (2017). التنمية المستدامة -مفهومها، أبعادها، مؤشرات-ها. الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص81.

7 Ndjambou Paterné . (2013). **Diversification économique territoriale : enjeux , déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives**. Thèses de doctorat. université du Québec à Chicoutimi. pp 8081.

8 بوقرة كريمة. (2024). أثر أدوات السياسة المالية على تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات -مقاربة قياسية وتحليلية-. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة. ص13.

9 رحال فاطمة ، و طويل حدة. (2020). دور الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة أوراق إقتصادية، 3(2)، ص96.

(تم الاطلاع 2024/02/03) <https://asjp.cerist.dz/en/article/109567>

10 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2012). من مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق. تاريخ الاسترداد 3 نوفمبر، 2023، من <https://faolex.fao.org/docs/pdf/alg149>

11 بالي حمزة ، زوييدة محسن ، و آخرون. (2020). دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة 2000-2019. مجلة الباحث، 01(20)، 837.

(تم الاطلاع 2024/07/05) <https://asjp.cerist.dz/en/article/139390>

12 هجرس سهيلة، و قروي صباح. (2023). فعالية البرامج التنموية الفلاحية لترقية القطاع الفلاحي -دراسة حالة ولاية الطارف خلال الفترة (2016-2022). مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 10(01)، ص634.

(تم الاطلاع 2025/01/30) <https://asjp.cerist.dz/en/article/228960>

13 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية . (بلا تاريخ). من تطور السياسات الفلاحية والريفية 1962 إلى يومنا هذا . تاريخ الاسترداد 3 نوفمبر، 2023، من <https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/ministry/1017/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9>

14 وكالة الأنباء الجزائرية . (24 ديسمبر، 2022). من القطاع الفلاحي في 2022، خطوات متسارعة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي. تاريخ الاسترداد 8 جويلية، 2023